٣

أشواق وأشواك على طريق العولمة

مرت البشرية بعدة فترات من تاريخها اتسمت بالتوجه نحو العولمة، ولقد كانت الأمم والإمبراطوريات المتعاقبة - وبرغم عدم اتساعها الجغرافى - تعبر عن أشكال متنوعة ومتعددة لتوحيد البشر من خلال كيان واحد، وشاهد العالم مؤخرا حقبة من العولمة امتدت من منتصف القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ (لم يكن جواز السفر معروفا حتى هذا التاريخ!). ازدهرت فيها حركة تجارة السلع بين الأمم نتيجة اختراع المحرك البخارى واستخدامه فى تيسير السفن وبفضل المشروعات الكبرى فى طرق المواصلات (قناة السويس/ قناة بنما/ السكك الحديدية بين أوروبا والشرق) والتى دعا إليها وخطط لها مجموعة من العلماء من اتباع «سان سيمون» ورأوا فيها السبيل لتوحيد العالم والقضاء على الحدود المصطنعة بين شعوبه، وتأتى حقبة التسعينات من القرن العشرين - وإن اختلفت فى الطبيعة والمقدار - مؤسسة على الانخفاض الشديد فى تكلفة الاتصال بفضل الشرائح الدقيقة والأقمار الصناعية وكوابل الألياف الضوئية، ومثلما برز - فى القرن الماضى - مفهوم السان سيمونيين لربط البشر من خلال طرق المواصلات، تبلور مفهوم «مجتمع الاتصالات» بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بين العلماء المؤسسين لعلم

السبرانية Cybernetics (علم الاتصال والتحكم) والذين دعوا إلى فتح قنوات للاتصال بين الشعوب تحقق «الشفافية» وتقضى على «التعتيم» الذى يدمر الروابط بين البشر، ورأوا أن التصدى للبربرية الحديثة والدمار الذى أحدثته من خلال حربين عالميتين لن يتأتى إلا عن طريق عالم موحد ومتماسك تتشابك افكاره وطموحاته ومصالحه من خلال وسائل اتصال بين مجتمعات مفتوحة كشكل مضاد للمجمعات المغلقة التى سادت النصف الأول من القرن العشرين، وكلف «السبرانيون» عالما منهم هو «فون نويمان» بابتكار الآلة التى ستقوم بدور حصان طروادة لهذا المجتمع العالمى الشفاف، وقام فون نويمان بوضع أول نموذج للحاسب الآلى (الكمبيوتر) فى آخر الأربعينات ليؤدى المهمة الاجتماعية الرئيسية فى مجتمع الاتصالات والمعلومات، وتطور الحاسب الآلى ودخل العالم فى التسعينات عصر «الاقتصاد الرقمى Digital Economy» وهو اقتصاد تتلاحم فيه قدرة الحاسبات مع نظم الاتصالات المتقدمة لتعيد هيكلة الأسواق، وأصبحت شبكات المعلومات التى تربط البشر ومؤسساتهم والتى لا تعرف الحدود المكانية والزمانية هى ركيزه التوجه الجديد نحو العولمة. وكما حدث فى عهود مضت، فإن النخبة السياسية والاقتصادية العالمية تحاول تسخير إمكانات هذا العصر الجديد لخدمة أغراضها ومصالحها متجاهلة فكر وقيم وثقافة مجتمع الاتصالات والمعلومات (كما تخيله مؤسسوه)، فالرأسمالية الجديدة لا ترى فى عالم اللا حدود أى منطق إلا اتساع دور وسلطة الشركات الكونية، وتحاول تشكيل نظام عالمى جديد يدور حول منظومة قيم الليبرالية الغربية، وفرضه على

العالم بأسره مستفيدة فى ذلك من المتغيرات التى تحدثها العولمة من جانب ومن امتلاكها لعناصر القوى المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية من جانب اخر، واستغلت نقاط التداخل والتشابك بين العولمة (كأداة) والنظام العالمى (كهدف) لتوهم العالم بأن النظام العالمى الذى تدعو اليه هو والعولمة شىء واحد وكيان لا ينفصل لا رجعة فيهما، وكانت البداية بإطلاق «فوكوياما» لصياغته عن «نهاية التاريخ» بمعنى أن الليبرالية الديمقراطية كما صممها الغرب - هى الشكل النهائى للتنظيم البشرى. ويبشر أئمة الإعلام الغربى بنهايات وبدايات كثيرة منذ قيام فوكوياما بتعبيد الطريق الفكرى والفلسفى أمام التفاف النخبة العالمية حول المفهوم الإيجابى للعولمة، وتأتى آخر عملية ترويج فى الكتاب الذى صدر للصحفى «توماس فريدمان» بعنوان اللكسوس (السيارة اليابانية الفاخرة) وشجرة الزيتون "The Lexus And The Olive Tree". ويعرف فيه العولمة على أنها «النظام الذى حل محل جيوبوليتكية الحرب الباردة كقوة محددة لمجريات أمور عالم اليوم» ويذهب «فريد مان» أبعد من ذلك بالإدعاء أن «العولمة هى الأمركة»، وأن دول الماكدونالدز (يقصد الدول التى يكثر بها محلات هذه الشركة الكونية) هى التى لا تحب الحروب وأن العالم «يجب» أن يكون ديمقراطيا ورأسماليا على النهج الأمريكى. وأن المجتمعات أصبحت أقل أيديولوجية لأن الناس تلهث وراء البحث عن عمل!. ويسعد فريدمان عندما يستمع إلى امرأة فقيرة فى بانجوك تضارب فى أسواق المال، ويندهش عندما يناقش امرأة كويتية فتحت

مقهى للإنترنت بالكويت لأنها ترتدى الحجاب رغم دراستها فى الجامعات الأمريكية! ويتذكر بكل فخر وصف أحد الوزراء فى الدول النامية لنفسه: «أنا نصف وزير أما النصف الآخر فهو موجود فى واشنطن»! ويرى فريدمان أن عولمته تقوم على دعائم ديمقراطية التكنولوجيا، وديمقراطية المال وديمقراطية المعلومة متجاهلا أن انتشار التكنولوجيا لا يعنى ديمقراطيتها، وأن سيطرة رأس المال لا تعنى ديمقراطيته، وأن ديكتاتورية وسائل الإعلام العالمية التى تمتلكها الشركات الكونية الكبرى لا تعنى ديمقراطية المعلومة! إلا أن «فريدمان» عندما استشعر أن رأيه فى تفسير مفاهيم العولمة لا يستند إلى أسس منطقية لجأ فى الجزء الأخير من كتابه إلى القول أن «العولمة هى كل شىء وضده "Globalization is Everything and its Opposite" مستخدما فى هذا التعبير أسس الفكر الجدلى الماركسى الذى طالما لفظه!

وهكذا تستمر المحاولات لشرح مفاهيم للعولمة تتوافق وتتباين حسب اشتياق اصحابها لعالم معين، غير أن الموضوعية العلمية تقتضى تحليلا عميقا - وبعقل نقدى - لخمس ظواهر ومستجدات تطرح نفسها على ساحة المرحلة التى ينتقل فيها العالم إلى عولمة مازالت فى «طور التشكيل»:-

أولا :

ارتبط نموذج الاقتصاد العالمى فى مطلع القرن العشرين وحتى الثمانينات بهيكل مبنى على الإنتاج النمطى الكثيف Mass Production،

إلا أن العالم - فى العقد الأخير من القرن العشرين - بدأ يشاهد تهاوى هذا النموذج المتمثل فى نظم اقتصاديات الحجم ليحل محله نموذج يعتمد على نظم التصنيع المرنة بفضل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وانتقال المنافسة الاقتصادية من ساحة العملية الإنتاجية إلى الخدمات المرتبطة بها مباشرة مثل البحوث والتطوير والتصميم والتسويق والإعلان والتوزيع والمشتريات والصيانة ورقابة الجودة. وبروز بالتالى عنصر الخدمات كمكون رئيسى للقيمة المضافة فى العملية الإنتاجية حيث يقل الاعتماد فى تحقيق قيمة مضافة عالية على الأصول المادية الثابتة ويتزايد على الأصول المعرفية ومهارات الأفراد، ولم تعد التقسيمات القديمة بين السلع والخدمات ذات معنى لأنها تتجاهل العلاقات المتشابكة بينهم، ولا يجوز بالتالى التحدث عن اقتصاد خدمات مقابل اقتصاد صناعى لأن كل أعمال التصنيع أصبحت تتضمن خدمات.

ثانيا:

«تنافسية قوة العمل الوطنية» صارت العامل الحاسم فى تحديد مستوى معيشة مواطنى الدولة، واصبح الإنفاق العام الذى يؤدى إلى زيادة قدرات المواطنين (تعليم/ تدريب/ رعاية صحية/ بنية أساسية) يشكل أساس السياسة الاقتصادية القومية لارتفاع العائد على رأس المال البشرى بالمقارنة بالعائد على باقى عناصر الإنتاج. فمهارات قوة العمل ونوعية البنية الأساسية للدولة هما عاملا الجذب الرئيسيان للاستثمار، وبدونهما فإن إغراء الاستثمار لن يتم إلا من خلال «الأجور المنخفضة

والإعفاءات الضريبية» وكلاهما يؤدى إلى خفض الإنفاق العام لتمويل التعليم والبنية الأساسية، ويؤدى بالضرورة إلى «تقسيم جديد للعمل الدولى» تنتقل فيه وظائف الإنتاج النمطى ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الدول النامية مع استحواذ الدول المتقدمة على الوظائف ذات القيمة العالية.

ثالثا:

تمتد شبكة الشركات الكونية عبر العالم مستفيدة أقصى استفادة من مجتمع الاتصالات والمعلومات ولكن دون اى التزام بالمساءلة امام المجتمع العالمى، وأصبحت الروابط عبر الحدود بين بعض هذه الشركات وبين المتعاملين معها (بشكل مباشر أو غير مباشر) فى شتى أنحاء الأرض تشكل معظم حركة التجارة الدولية مما يعزز هيمنتها على الاقتصاد الدولى، ولقد أصبح من العسير تحديد هوية وطنية للشركات الكونية او تسمية منتجاتها بجنسية او منشأ ما، حيث قضى نمط إنتاج تلك الشركات على فكرة السلع تامة الصنع ذات أصل وطنى، وينطبق نفس المنطق على «الاستثمار» و «الادخار»، فالاستثمار الوطنى - بما فى ذلك الدول النامية - يتحرك خارج حدوده بحثا عن عوائد أفضل أو لتعزيز موقفه التنافسى فى السوق العالمى مما يثير تساؤلاً حول كيفية التفريق فى المستقبل بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقديما كان الحديث عن «المدخرات الوطنية»، أما اليوم فقد أصبح الادخار ايضا عابرا للحدود من خلال صناديق الاستثمار والتى تقوم بتدوير

المدخرات حول العالم بسرعة يصعب تتبعها، وهكذا تتماثل الشركات والاستثمارات والمدخرات فى أدائها بصرف النظر عن جنسيتها الأصلية.

رابعا:

لا تتوفر على ساحة الفكر الاقتصادى نماذج تنموية يمكن الاحتذاء بها فى ظل العولمة، بل إن النظريات الاقتصادية تقف عاجزة أمام تفسير الاختلالات الجسيمة والأزمات والنزاعات التى تسببها حركة التجارة والأموال، ولقد سقط النموذج الاشتراكى فى التنمية، ولم يعد النمط الرأسمالى لدول شرق آسيا صالحا والذى اعتمد على مستويات عالية من الادخار الوطنى والاستثمار المحلى ممزوجا باستثمار أجنبى بهدف إنتاج سلع موجهة للتصدير لأسواق الدول المتقدمة، وتتمثل إشكالية اتباع هذا النموذج حاليا فى (١) زيادة الطاقة الإنتاجية للمنتجات فى الدول المتقدمة عن الطلب العالمى، وفى (٢) التغير الهيكلى فى أسواق تلك الدول - ذات القوة الشرائية المرتفعة - نحو مزيد من الطلب على الخدمات غير القابلة للاتجار (الرعاية الصحية والبدنية على سبيل المثال) وانخفاض الإنفاق على السلع المصنعة، مما يوحى بأن شروط التجارة فى السلع ستشاهد انهيارا يماثل الانهيار فى أسعار الموارد الطبيعية عند نهاية القرن التاسع عشر، وسيواجه المصدرون من الدول النامية تحديات هائلة نتيجة لذلك، علاوة على اشتداد عنصر المنافسة بشكل لم يسبق له مثيل، ولا تقتصر الإشكالية على وضعية الصادرات فقط، بل تمتد إلى

قصور استراتيجيات النمو المقترحة (سواء من المؤسسات الدولية أم مراكز الأبحاث العالمية) فى إيجاد صيغ للتوفيق بين قوى السوق والعدالة الاجتماعية، مما يسبب إحباطا وحيرة لدى ساسة ومواطنى الدول النامية بما فى ذلك التى حققت نتائج طيبة خلال العقود الماضية.

خامسا:

تتأرجح «المواطنة» فى مواجهة القوى الجديدة للاقتصاد الكونى، وتضعف قوة الروابط الاجتماعية والسياسية داخل «الدولة - القومية» نتيجة تفكك الروابط الاقتصادية داخل الأمة، وتشمل تلك الظاهرة جميع دول العالم - متقدمة ونامية - حيث ينقسم المواطنون إلى شريحتين، الأولى ينتمى إليها الفائزون والمستفيدون من الاقتصاد الكونى الجديد وهى قادرة على الحفاظ على مستويات معيشة أفرادها والارتفاع بها ولأبنائهم الذين يتلقون تعليما متميزا فى أرقى المدارس والجامعات مع عناية صحة وإمكانات للسفر للخارج واقتناء الحاسب الآلى بالمنزل وكافة وسائل الثقافة والترفيه، وهى شريحة الصفوة العالمية المعدة تماما لعصر العولمة يتشابه أفرادها فى نفس نمط الحياة بصرف النظر عن مكان إقامتهم الجغرافية - من حيث مشاهدة نفس الإعلام والعيش فى تجمعات خاصة داخل أو خارج المدن تتوفر فيها كافة الخدمات غير المتوفرة لباقى السكان - من أمن وحراسة خاصة ونوادٍ صحية وملاعب

للجولف.. الخ، وهذا «المواطن الكونى» الجديد يقل اعتماده على الدولة القومية تدريجيا كلما ازداد اندماجه فى المنظومة العالمية وينفصل مصيره عن الشريحة الثانية والتى تتكون من غالبية المواطنين (بنسب متفاوتة بين الدول المتقدمة والنامية) الذين سيصيبهم الجمود الطبقى نتيجة عدم قدرتهم على ملاحقة متطلبات جودة التعليم والتأهيل اللازمة لاقتصاد العولمة، وتبقى العلاقة بين الشريحتين متمثلة فقط فى التبرعات والأعمال الخيرية التى تؤديها الشريحة الأولى تحت مسمى الدور الاجتماعى لرأس المال. وهكذا يتجه العالم نحو تقسيمات جديدة تنهى تقسيمات الجغرافيا بين دول الشمال والجنوب أو العالم الأول والثالث لتدشن فواصل من نوع جديد بين البشر لم تكن فى حسبان الرعيل المؤسس لعصر الاتصالات والمعلومات!